S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2933
6 August 1990

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثلاثين
بعد الألفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، الساعة ١٣/٣٥

الرئيس :	السيد مونتيانو	(رومانيا)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد لوزنسكي
	إثيوبيا	السيد تاديسي
	زائير	السيد لوكابو خايوجي انزاجي
	الصين	السيد لي داويو
	فرنسا	السيد بلان
	فنلندا	السيدة راسي
	كندا	السيد فورتييه
	كوبا	السيد ألاركون دي كيسادا
	كوت ديفوار	السيد انيت
	كولومبيا	السيد بنيالوسا
	ماليزيا	السيد رجالي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير كريسبين تيكيل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيكرينغ
	اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٥٠

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال .

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة (S/21423)

رسالة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة (S/21424)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٢٩٣٢ ، ادعو ممثلي العراق والكويت الى شغل مقعدين على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد الانباري (العراق) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله .

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/21441 ، التي تحتوي على نص مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، وزائير ، وفرنسا ، وفنلندا ، وكندا ، وكوت ديفوار ، وكولومبيا ، وماليزيا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية .

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية : S/21426 ، رسالة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لايطاليا لدى الامم المتحدة ؛ S/21427 ، رسالة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الامم المتحدة ؛ S/21428 ، رسالة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الامم المتحدة ؛

S/21429 ، رسالة مؤرخة في ٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لاوروغواي لدى الامم المتحدة ؛ S/21430 ، رسالة مؤرخة في ٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لعمان لدى الامم المتحدة ؛ S/21432 ، رسالة مؤرخة في ٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية الديمقراطية الالمانية لدى الامم المتحدة ؛ S/21433 ، رسالة مؤرخة في ٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة ؛ S/21434 ، رسالة مؤرخة في ٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الامم المتحدة ؛ S/21435 رسالة مؤرخة في ٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لمدغشقر لدى الامم المتحدة ؛ S/21436 ، رسالة مؤرخة في ٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة ؛ S/21437 و S/21438 و S/21439 و S/21440 ، رسائل مؤرخة في ٤ و ٥ آب/ اغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة ؛ S/21443 ، رسالة مؤرخة في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة .

وتلقى أعضاء المجلس أيضا نسخا عن رسالة مؤرخة في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لايطاليا لدى الامم المتحدة . وستصدر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن تحت الرمز S/21444 في الساعة ٠٦/٠٠ من صباح الغد .

المتكلم الاول المدرج في قائمتي هو ممثل الكويت ، واعطيه الكلمة الآن .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، إن تداعيكم الى الاجتماع هذا اليوم وبذلكم كل ذلك الجهد المكثف خلال الايام الثلاثة الماضية ليعبران عن مدى الالتزام الدولي الصادق والمخلص بمبادئ وميثاق الامم المتحدة .

تجتمعون ، أيها الاخوة ، بعد مرور خمسة أيام على اتخاذ قراركم ٦٦٠ (١٩٩٠) ، هذا القرار الذي عبّر بحد ذاته عن أنكم تدافعون عن الأمن والسلام في العالم وتمثلون ضميره ، وأنكم السياج للدول الصغيرة : أصدرتم ذلك القرار ايمانا منكم بأن عدوانا وحشيا وغير مبرر على الاطلاق وقع على عضو من أعضاء الاسرة الدولية .

ولم يكتف المعتدي بانتهاكه للسيادة الاقليمية لدولة الكويت انما احتل كامل ترابها المقدس . ان هذا العدوان وقع على دولة مسالمة كانت ولا تزال تنشد السلام وتنطلق في كل تعاملها الدولي من مبادئ الاسلام وميثاق الامم المتحدة وحسن الجوار .

دولة استهدفت حل الخلافات ما بين الدول الاخرى بالطرق السلمية ، توسطت في كل خلاف إقليمي . دولة ديدنها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير . دولة في أزمتها مع العراق الشقيق ، وحتى آخر لحظة قبل دخول القوات الغازية الى الارض العزيزة ، أعلنت أنها مستعدة للذهاب الى بغداد ولاستقبال المسؤولين العراقيين في الكويت للتفاوض معهم سلميا بصورة تحفظ الحقوق المشروعة لكلا البلدين .

ورغم ما أصاب بلدنا العزيز من انتهاك لسيادته وسلامته الإقليمية واحتلال كامل ترابه المقدس ، ورغم ما أصاب مواطنيه من قتل وممارسات وحشية لاإنسانية ، رغم كل ذلك كنا نأمل أن تنصاع القوة الغاشمة الغازية الى الارادة الدولية ، خصوصا أن الإجماع الدولي على الإدانة الشديدة لم يسبق له مثيل . لم نجد قضية واحدة طرحت على هذا المجلس وجدت إجماعا يكاد يكون كاملا مثل هذه القضية ، إجماعا على الاستنكار وعلى الاستهجان ، بأن ما تم ليس انتهاكا يخص دولة واحدة ، ليس انتهاكا لإقليم واحد ، وإنما هو انتهاك للسيادة والسلام في العالم . أي دولة صغيرة في خريطة العالم بعد هذا الانتهاك غير محمية وغير معصومة من العدوان . كنا نأمل بأن يكون هذا الموقف والرفض الدوليان دافعا للقوة الغازية لتنفيذ قراركم ٦٦٠ (١٩٩٠) الذي قضى بأن تنسحب انسحابا فوريا وغير مشروط ، لكن القوة الغازية ، وانطلاقا من أهدافها المبيتة كأساس لعدوانها ، هذه الاهداف المتمثلة في الإطاحة بالحكومة الشرعية لدولة الكويت والتي يلتف من ورائها ليس فقط سكان الكويت من مواطنين ومقيمين بل يقف وراءها العالم كله ، وزرع حكومة عراقية في الكويت ، لم يتمكن المعتدي حتى الاعلان عن تشكيلها إلا بعد مرور أيام على الغزو ، الأمر الذي يعكس الفشل التام لقوات الاحتلال رغم كل بطشها بالمواطنين الكويتيين أن تجد بينهم من يرضى أن يتعاون مع المعتدي الغاصب . كما تمثلت أهداف ذلك الغزو في الهيمنة على مقدرات الكويت والسيطرة على خيراتها بالنهب والسلب . وتمثلت أهداف الغزو أيضا في رغبة توسعية انطلاقا من تهديد دول المنطقة المجاورة أو متمثلا في تهديد دول المنطقة المجاورة والعدوان عليها بعد تهديدها وابتزازها ومن ثم تهديد المصالح الاستراتيجية

لجميع دول العالم التي تمثّل منطقة الخليج العربي أحد أهم شرايينها . إن كل هذه الأهداف تتجمع لتشكل في حقيقة الأمر تهديدا للأمن والسلام في العالم .

إنه ليؤلمنا حقا أن نرى أن هذا الغزو والاحتلال المخطط له بالكامل يؤديان إلى صرف الأنظار عن قضايانا المصيرية الكثيرة وهي التي يئن تحت وطأتها شعوب أعزها علينا كثيرة .

إن القوة الغازية ، انطلاقا من تلك الأهداف ، لا تريد أن تنفذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) لمجلسكم الموقر رغم الاعلان الصادر عنها ببدء الانسحاب . إن ذلك الاعلان جاء مشروطا في شكله وغير صادق في مضمونه وهذا يخالف منطوق القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . هذا وأود أن أؤكد شيئا لا شك أنه أصبح لديكم حقيقة كاملة وهو أن الانسحاب لم يتم بل العكس من ذلك ، إذ تشير كل المعلومات والدلائل المؤكدة الى أن التواجد العسكري العراقي انما هو في ازدياد وتعزيز . تواجد مباشر للقوات العراقية الغازية ، وتوسع في كامل التراب الكويتي ، وتواجد عسكري غير مباشر من خلال تشكيل ما أطلق عليه الجيش الشعبي ، ذلك الجيش الذي هو في حقيقة الأمر غطاء لقوات الاحتلال الموجودة بالفعل والذي يؤكد مرة أخرى أنه لا نية لقوات الغزو والاحتلال بالانسحاب على الاطلاق . ان ما تناقلتها وسائل الاعلام المرئية يوم أمس عن صور منقولة عن التلفزيون العراقي لعمليات خروج بعض الآليات انما هي تمثيلية لا تنطلي على أحد ناهيك عن أن بعض تلك الآليات هي آليات كويتية استولت عليها القوات الغازية ..

نخلص من ذلك أن العراق لم يلتزم لا شكلا ولا مضمونا بالقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، لا بنصه ولا بروحه . ومن هنا يأتي دوركم الآن ومسؤوليتكم التاريخية بان تثبتوا للعالم قاطبة أن أمن الدول صغيرها وكبيرها لم يعد سلعة للبيع والشراء أو للابتزاز والارهاب والتهديد . انكم بموقفكم تجاه مشروع القرار المطروح عليكم اليوم انما تسجلون نقطة تحول تاريخية في عمل مجلس الامن وفرض هيبة المجلس وارادة المجتمع الدولي ، وذلك من خلال ايقاع العقوبة الكاملة عن طريق المقاطعة الشاملة على دولة رفضت الانصياع الى الارادة الدولية واستهانت بشكل لم يسبق له مثيل بكل القيم والمبادئ والاعراف الدولية ناهيك عن موجبات حسن الجوار التي توّجها دين الاسلام الحنيف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد الانباري (العراق) : ابتداء ، أرجو أن أهنئكم على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر ، كما أعبر عن تقديري للادارة الحكيمة التي أدار بها سلفكم السفير رجالي أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

ان موقف حكومتي إزاء مشروع القرار المعروض أمامكم يتلخص في ما يلي : ان المشروع ، وقد أعد بحجة أنه ضروري لتنفيذ قرار المجلس ٦٦٠ الصادر في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ يخالف في الواقع القرار المذكور ويتجاهل حقيقة جوهرية . فقد سبق لحكومتي أن أعلنت رسميا وأبلغت مجلس الامن في الثالث من آب/أغسطس ١٩٩٠ بأنها ستبدأ بسحب القوات العراقية ، وأقول ستبدأ بسحب القوات العراقية اعتبارا من يوم ٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وباشرت فعلا بذلك اعتبارا من الساعة الثامنة من صباح اليوم المذكور حسب التوقيت المحلي ، كما شاهد ذلك كل من راقب وسائل الاعلام الامريكية وشخّص كل من يعرف طبيعة الاليات والاسلحة بانها اليات عراقية روسية الصنع أو ما يسمى ب T72 .

في الواقع إن مشروع القرار المعروض عليكم لا يساعد على حل الازمة أو تسهيل انسحاب القوات العراقية وانما يستهدف عمدا تصعيد الموقف في الخليج العربي وعرقلة

عملية الانسحاب . ولهذا ، فانه سيحقق نتائج وأهدافا غير معلنة في الوقت الحاضر ولا أستبعد إذا ما توضحت في المستقبل القريب . كما أن القرار المذكور أو مشروع القرار المذكور يتجاوز في فقراته مضمون وأهداف القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، وقد ورد في الفقرة الثانية من المشروع عبارة العدوان العراقي ، وهي عبارة لم يسبق لمجلس الامن ان استعملها لا في القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ولا في القرارات السابقة ولا حينما قامت احدى الدول الدائمة العضوية بغزو بعض جيرانها مثل بنما وغرينادا أو حينما قامت اسرائيل بغزو الاراضي اللبنانية واعتدائها على السيادة التونسية وغير ذلك . لهذا ، فاننا نخشى أن استعمال مثل هذا التعبير لا يقصد منه الا توفير غطاء مسبق لعدوان جديد قد ترتكبه دولة أو أخرى في المنطقة .

مع عميق تقديري لمجلسكم الموقر ولجميع الدول الاعضاء التي شاركت في تقديم المشروع لا أستطيع أن أتغافل عن حقيقة معينة يعرفها الجميع ، وهي أن المشروع قد أعدته دولة واحدة ومورست مختلف الضغوط على بقية الدول للاسراع بتمريره مما يجعله قرارا غير قانوني ولاغيا وليس له تاثير قانوني لأن ما فرض بالضغط والقوة والتهديد ليس له مشروعية حسب الميثاق . إننا كنا نتطلع بعد انتهاء الحرب الباردة الى عهد جديد في العلاقات الدولية تلعب فيه الامم المتحدة ويمارس فيه مجلس الامن دورا بنّاء لحماية الامن والاستقرار في العالم إلا أننا ، مع الاسف الشديد ، نلاحظ في هذه المناسبة بالذات أن إحدى الدول العظمى أصبحت تشعر بانها الحاكمة في العالم وتريد أن تسخّر الامم المتحدة ومجلس الامن لتحقيق أغراضها كما لو كانت الامم المتحدة دائرة من دوائر وزارة خارجيتها . وهي تطمح الى ذلك في الوقت الذي تمارس فيه عملية ابتزاز وتحجب مبلغ ٦٧٥ مليون دولار مدانة به الى الامم المتحدة ولكنها ترفض تسليمه لتمارس الضغط عليها كما حاولت في العام الماضي بل أنها تجاوزت ذلك بكثير حيث تعمل الآن على الغاء قرارات سابقة صادرة عن الجمعية العامة ، بما في ذلك القرار ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ . ان مشروع القرار ، رغم بطلانه بسبب مضمونه وأسلوبه ، سيؤدي ، لو تمت الموافقة عليه ، الى معاقبة دول العالم ، خصوصا دول العالم الثالث ، حيث لن يمكن

لاحد أن يتنبأ بما ستؤدي اليه أسعار النفط في العالم وما سيؤدي اليه ارتفاع أسعار المواد الصناعية المصدرة الى دول العالم الثالث .

وبالنتيجة ، فان هذه المقاطعة ستخرب العالم وتضر بالدرجة الاولى بدول العالم الثالث ، مما يجعلني أتوقع أن المجلس نفسه سيعمل على الغاء هذا القرار أو يعمل على تجاهله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . ما لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن . لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات قبل التصويت .

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انضمت حكومة بلادي إلى البلدان التسعة الاخرى في تبني مشروع القرار المعروض علينا اليوم . إن مشروع القرار جاء ردا على العدوان العراقي السافر على الكويت ، الدولة ذات السيادة والعضو في الامم المتحدة ، وعلى اخفاق العراق غير المقبول في الامتثال للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، وهو قرار ملزم لجميع الدول الاعضاء . ان صدام حسين بأعماله قد اغرق منطقة الخليج الفارسي ذات الاهمية الاستراتيجية الكبيرة في أزمة . إذ أن ثلاثين في المائة من انتاج النفط في المنطقة يخضع الآن لسيطرة العراق ، مما يهدد السلامة الاقتصادية الدولية والاستقرار الدولي .

لقد استمعنا إلى بيان مثير للقلق من جانب ممثل العراق . فقد أعلن أن العراق سوف يبدأ الانسحاب في الخامس من شهر آب/اغسطس . فحتى لو صح ذلك فإنه بيان مثير للانزعاج ، إذ أن القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) طالب بانسحاب فوري غير مشروط . وقد أبلغنا قبل لحظات بأن العراق قام يوم أمس بسحب ٢٧ مركبة من مئات وآلاف المركبات التي شاركت في الغزو العراقي . وبسحب ٢٧ مركبة في اليوم ستستغرق عملية سحب الالف مركبة الأولى فقط أربعين يوما . إن هذا ليس ما طالب به المجلس وليس هو ما يطالب به العالم . وان فكرة أن هذا المجلس قد أصبح بشكل من الاشكال جزءا من وزارة الخارجية الامريكية تمثل اهانة لأعضاء المجلس ولتصميمهم على حسم هذه القضية . اننا نتكلم جميعا باسم بلداننا وآمل اننا نتكلم جميعا بصوت واحد في هذه القضية .

لقد جاءت هذه الاعمال في أعقاب الاعلانات الصادرة عن العراق منذ ١١ يوما ومفادها أنه لن يقوم بغزو الكويت . غير أن الاحداث اثبتت أن هذا غير صحيح . وفي يوم الجمعة اعلنت اذاعة بغداد أن العراق سوف ينسحب من الكويت يوم الاحد . وكان هذا ايضا كذبا كما شهدنا . ويجري اليوم تعزيز وترسيخ وزع القوات العراقية في الكويت بصورة تنطوي على استفزاز كبير للدول الاخرى في المنطقة . إن أسرة الامم قد وصلت إلى مرحلة لا يمكنها معها أن تصدق اي شيء يقوله نظام بغداد بشأن هذا الموضوع .

إن المجتمع الدولي من خلال مشروع القرار هذا يطالب بالتنفيذ الفوري لقرار

(السيد بيكرينغ ، الولايات المتحدة الامريكية)

مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) . وان البيانات الكثيرة الصادرة عن الدول منفردة في جميع أرجاء العالم وعن المجموعة الاقتصادية الاوروبية ومجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ودول عدم الانحياز كلها تدين الغزو العراقي وتطالب بالانسحاب . اننا بمشروع قرارنا اليوم سنضفي الفعالية على تلك الادانات لهذا الغزو وعلى كل مطالباتنا بالانسحاب الفوري غير المشروط .

إن هذه هي المرة الثانية التي نقوم بها في هذا المجلس باتخاذ هذه الخطوات الشاملة والواسعة . وسنجسد نظاما عالميا جديدا للتعاون الدولي في المجلس وفي غيره من المحافل .

ويأمل البعض بأن تنفذ بغداد وعودها المزعومة بالانسحاب فورا دون قيد أو شرط ودون إصرار دولي ؛ ولسوء الطالع ان الاصرار ضروري . اذ أن الواقع يشير إلى عكس وعود بغداد . فقد كانت هناك وعود بعدم الغزو وتلتها وعود بالانسحاب لكن ثبت انها وعود زائفة . وفي غضون ست ساعات استولى العراق على الكويت ؛ وفي غضون ٢٤ ساعة أقام العراق "حكومة مؤقتة" العوبة في يدها . وخلال ٤٨ ساعة فإن القوات العراقية القوية التي يزيد عددها على مائة ألف طُلب اليها التطوع لتعمل بسرعة كصنائع وأن تتحرك جنوبا نحو الحدود السعودية . وفضلا عن ذلك فإن العراق يحتجز ويهدد بالفعل أكثر من مليون أجنبي ، وأن دمى العراق في الكويت قد أعلنت أنها لن تتصرف بصورة مشرفة لو سعى المجتمع الدولي إلى الرد على عدوان العراق .

وبالطبع فإننا نريد أن نحترم حقوق جميع الدول في الإبقاء على الاتصالات اللازمة بنظام بغداد بصورة فعالة لحماية مواطنيها . ومع ذلك فإن العراق من خلال أعماله قد رفض قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، والنداءات التي وجهت اليه من منطقته ومن دول عدم الانحياز . لقد تمثل رده على المجتمع الدولي في الازدراء. إن مجلس الامن يعلن اليوم بصورة قاطعة أن الاسرة التي تضم جميع الامم لن تتحمل هذا السلوك . وأننا نعلن للعراق ، عن طريق مشروع القرار هذا ، أننا سنستخدم كل الوسائل المتاحة لدينا والمنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة من أجل تنفيذ قرار مجلس

الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، الذي اتخذناه في ٢ آب/اغسطس . ولابد أن يتعلم العراق أن تجاوزه للقانون الدولي ستكون له تكلفة سياسية واقتصادية كاسحة ، تشمل على سبيل المثال ، لا الحصر ، وقف تصدير الأسلحة . إن تصميمنا المتضافر سيبين أن المجتمع الدولي لا يقبل - ولن يقبل - تفضيل بغداد للجوء إلى استعمال القوة والقسر والتخويف .

إن مشروع القرار الذي أمامنا اليوم ملزم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وكما يتضح من الفقرة ٥ من المنطوق فإن مشروع القرار يخاطب جميع الدول ، الأعضاء منها وغير الأعضاء على السواء . وكما يعلم المجلس فإن حكومة بلادي قد تصرفت بسرعة ، اذ جمدت جميع الأموال العراقية والكويتية وحظرت كل أنواع التجارة مع العراق . ونرحب بما قررته العديد من الحكومات بوقف نقل جميع الأسلحة إلى العراق . واليوم فإن المجلس يتصرف لترسيخ وتعزيز جميع أعمالنا . إن عدوان العراق لابد من وقفه وسيتم وقفه كي لا يمكن للعراق أو غيره أن يتصور أن ارادته سوف تسود . ان التزامنا تجاه الكويت ، تلك الدولة ذات السيادة والعضو في هذه الهيئة ، يتمثل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) وإعادة السلطة الشرعية إلى الكويت ، واستعادة الكويت لسيادتها ووحدة أراضيها . واننا عن طريق الاجراء الذي نتخذه اليوم نتعهد للحكومة الشرعية في الكويت بأنه سيكون هناك وقف دولي للغزو العراقي . وبالاجراء الذي نتخذه اليوم سنعلن للجميع أننا لن نقبل استمرار هذا العدوان أو تكراره .

السيدة راسي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في أعقاب اتخاذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) الذي طالب العراق بالانحساب من الكويت دون أي شروط مابرحنا لعدة أيام نجتمع في مجلس الأمن . ان فنلندا طيلة عضويتها في الامم المتحدة ما فتئت تؤيد الأهداف والغايات المتجسدة في ميثاق الامم المتحدة وتعمل على تعضيد منظمتنا . لقد أكدنا أهمية تنفيذ قرارات مجلس الامن ، وكنا نأمل حقا أن ينفذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . غير أنه حتى الآن ، لسوء الطالع ، ليس هناك ما يشير إلى التنفيذ السريع لذلك القرار . وعلى النقيض من ذلك فإن الحالة في المنطقة لا تزال

تبعث على الانزعاج . وفي رأينا أن مجلس الامن ، وهو الهيئة المسؤولة عن صيانة السلم والامن الدوليين ، لم يتبق لديه سوى خيارات قليلة جدا .

ولهذه الاسباب قررت بلادي أن تشارك في تبني مشروع القرار قيد البحث الآن وتؤيده . ومرة أخرى نحث العراق على أن ينسحب فورا ودون قيد أو شرط من أراضي الكويت وأن يسعى الطرفان إلى تسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أيدت فرنسا دون أي تحفظ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) الذي اتخذه مجلس الامن في ٢ آب/أغسطس .

وعلى المستوى الوطني ، أدانت فرنسا العدوان العراقي على الكويت وطالبت بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية . كما قررت تجميد الممتلكات العراقية وأكدت أنها ستواصل وقف توريد الاسلحة إلى العراق .

وفي إطار مجموعة الدول الاثنتي عشرة ، أسهمت فرنسا بنشاط في صياغة إعلان شديد اللهجة للغاية في روما قبل يوم أمس أصدرته اللجنة السياسية ، وهذا الإعلان يقرر ، في جملة أمور ، فرض حظر على استيراد النفط الذي يكون مصدره الكويت والعراق ، ووقف بيع الاسلحة للعراق والتعاون العسكري والعلمي معه .

وفي رأي حكومة بلادي أن حجم هذه التدابير تبرره طبيعة العدوان العسكري العراقي غير المقبول ، الذي يمثل انتهاكا جسيما للقانون الدولي وتهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

والعراق مطالب الآن بأن ينفذ دون تأخير ودون شرط القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) المتخذ وفقا للفصل السابع من الميثاق والملزم لجميع الدول . وعلينا جميعا أن نتخذ الخطوات الكافية لضمان الامتثال لنص هذا القرار . ولهذا السبب نعتقد أن مشروع القرار المعمم مبرر بالكامل ، وقررنا أن نشترك في تقديمه .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مع أن ماليزيا أيدت بنشاط اتخاذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) بتاريخ ٢ آب/أغسطس ، فإن قرارنا الآن بتأييد اعتماد مشروع القرار هذا لم يكن سهلا .

إننا ندرك إدراكا تاما المشقة التي ستفرضها الجزاءات الواسعة النطاق التي يدعو إليها مشروع القرار على الحكومات والافراد والضحايا الذين لا حول لهم ولا قوة نتيجة لهذه المأساة ، بما فيهم شعبا الكويت والعراق . ويحدونا الامل في أن تكون الجزاءات المتوخاة في مشروع القرار قصيرة الامد ، وأن تدفع العراق إلى الامتثال على الفور للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) .

إن هناك الآن دلائل على وجود إرادة قوية لدى المجتمع الدولي ، كما هو حاصل في مجلس الأمن ، لأن تُعلى بقوة المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة . وهذا تطور يثلج الصدر ويبشر بالخير بالنسبة لعمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن في المستقبل . ويجب اعتبار القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ومشروع القرار الذي سيعتمده المجلس اليوم تجسيدا لهذا العزم الجماعي .

إن ماليزيا تقدر تقديرا عميقا علاقاتها الوشيقة مع العراق ، بقدر ما تقدر علاقاتها مع الكويت . فجميعنا أعضاء ناشطون في منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز .

وإن تأييد ماليزيا لمشروع القرار لا يرمي بأي حال من الاحوال إلى الاشتراك في عمل جزائي ، وإنما لنشارك في عزم المجتمع الدولي وتصميمه على ضمان عدم تسوية المنازعات بين الدول باستخدام القوة . ويرتكز تأييد ماليزيا لمشروع القرار على فرضية أنه سيزيل احتمال اتخاذ أي عمل عسكري أو شبه عسكري بصورة انفرادية في المنطقة من جانب دول خارجية . فلا ينبغي أن يكون هناك أي مبرر لاستخدام أحكام مشروع القرار للقيام بعمل عسكري .

وفي الوقت الذي تتولد فيه الآمال الكبيرة في إعطاء الأمم المتحدة دورا أكثر فعالية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في العالم أجمع ، يضطلع مجلس الأمن بمهام جسيمة وخطيرة في ضمان وضع نهاية مبكرة وسلمية لهذا النزاع . وفي هذا السياق ، من واجب المجلس أيضا أن يكفل بقاء الجهود الرامية إلى تحقيق الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت وعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت في إطار الأمم المتحدة ، لا بأسلوب انفرادي ، من أجل تجنب تفاقم الوضع وزيادة الاضطراب .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بإحساس عميق بالأسف نجد أنفسنا نجتمع اليوم لننظر مرة أخرى في العدوان العراقي المسلح على الكويت .

وعندما اجتمعنا صباح الخميس الماضي ، كان المجلس واضحا وقاطعا في إدانته للغزو العراقي واحتلال الكويت المرفوضين وغير القانونيين على الإطلاق . وقد أوضحنا في ذلك الحين أن المجتمع الدولي متحد في مطلبه بسحب العراق لقواته من الكويت فورا ودون أي شرط .

وبالتالي ، فإننا شعرنا بالامتعاض عندما علمنا أن العراق لم يمتثل لقرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) ؛ وأن قواته لاتزال في الكويت ؛ وأنها تعزز مواقعها كما يبدو ؛ وأن العراق حرك أعدادا كبيرة من القوات إلى القرب من الحدود مع المملكة العربية السعودية المجاورة . وقد أدى ذلك إلى زيادة التوترات والقلق في منطقة مضطربة بالفعل .

(تكلم بالفرنسية)

إن قرارات مجلس الأمن ملزمة لجميع الدول الاعضاء ، بما فيها العراق . وإن عدم الامتثال لأحكام القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) لا يترك لهذا المجلس من خيار سوى النظر في الخيارات الأخرى التي يمكن تطبيقها لتنفيذ القرار .

وقد فرضت كندا بالفعل إجراءات ثنائية عديدة ضد العراق لتبين معارضتنا الكاملة لغزو الكويت واحتلالها ولنثبت عواقب عدم الامتثال للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . وما برحنا نعمل أيضا سويا مع بقية أعضاء مجلس الأمن منذ يوم الجمعة الماضي لوضع مجموعة من العقوبات الجماعية الشاملة ضد العراق .

(واصل الكلمة بالانكليزية)

إن الفرض النادر للعقوبات من جانب المجلس أمر لا نأخذه باستخفاف . ومع ذلك ، في وجه التعنت الكامل الذي أبداه النظام العراقي والطابع الخطير للغاية لغزوه الكويت واحتلالها ، ليس أمامنا من خيار سوى العمل بمقتضى المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة . وكان يحدو حكومة بلادي الأمل في توسيع نطاق هذه التدابير أكثر من ذلك لتشمل ، على سبيل المثال ، الخدمات المالية وغيرها على نحو أكثر صراحة .

بيد أن مشروع القرار المعروض علينا سيفرض ، بعد أن يعتمده المجلس ، إحدى أكبر مجموعات العقوبات التي وضعت ضد أية دولة عضو في الامم المتحدة . فهي تشمل جميع جوانب العلاقات العسكرية والاقتصادية والمالية مع العراق والكويت المحتلة . ونحن نعترف ، كما ذكر الزملاء الآخرون ، أن هذه العقوبات ستفرض مشقات على كثير من البلدان ، والمنظمات العامة والخاصة ، وحتى على الافراد في العالم كله . ولكن التضحيات لازمة للحفاظ على سلم وامن الدول وسلامة النظام الدولي .

لقد أبدى النظام العراقي عدم تأثره بالإدانة العالمية والجهود الدبلوماسية غير العادية التي بذلت حتى الآن . ولابد لنا الآن أن نتخذ الخطوات غير العادية المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق لممارسة الضغط الإضافي اللازم على العراق لوضع حد لعدوانه على الكويت واحتلاله لها . وإننا في كندا نتخذ هذه الخطوات بعد بحث جاد ودقيق . وهذه التدابير لازمة لحماية حكم القانون وردع المعتدين في المستقبل . ولابد أن نضطلع بمسؤولياتنا تجاه جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ونحن ندين بهذه المسؤولية بصفة خاصة للدول الصغيرة والضعيفة ، مثل الكويت ، التي تتطلع إلى هذا المجلس من أجل الحماية والدعم ، مثل جميع الدول الاخرى في تلك المنطقة المضطربة . وإننا ندين بهذه المسؤولية ، في المقام الاول ، لشعب الكويت ، الذي تعرَّض للاعتداء الصارخ من جانب نظام بغداد .

ولذلك ، شارك وفد بلادي بنشاط مع الزملاء الآخرين في المجلس في صياغة القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) يوم الخميس الماضي ، وفي صياغة مشروع القرار الحالي . وقد شاركنا في تقديم مشروع القرار الحالي وسنؤيده .

السير كريسبين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على مر الايام الخمسة الماضية تحطمت آمالنا في امتثال العراق للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . والواقع ، أننا بدلا من أن نرى انسحابا غير مشروط ، كما استمعنا كثيرا ،

رأينا مزيدا من تعزيز القوات العراقية في الكويت . فالواقع أنه جرت تحركات طفيفة لناقلات الدبابات ، لكنها كانت تحمل في كثير من الحالات ، في اعتقادي ، الاشياء المنهوبة من مدينة جرى نهبها بدلا من أن تسحب منها القوات العراقية بطريقة جادة .

لقد أثار اهتمامي أن أسمع من سفير العراق أننا كنا نوعا من مكتب بريد فرعي لوزارة الخارجية الامريكية . لكن الاهم من ذلك أنه لم يقدم في بيانه تبريرا أيا كان نوعه للعدوان الذي ارتكبته حكومته . وفي الواقع أننا نرى حشودا للجنود العراقيين المدربين على المعارك في جنوب البلاد ، مستعدين ومجهزين بالمعدات الاساسية . وفي الكويت نفسها وجهت تهديدات من الحكومة العميلة ضد مواطني وممتلكات البلدان التي قد تجرؤ على التصويت لصالح فرض جزاءات اقتصادية . وقد استمعنا صباح اليوم في لندن من السفارة العراقية أن الحكومة الشرعية للكويت قد "انتهت" وأنه سيكون من غير الصواب - أو في الواقع من الخيال - أن تواصل حكومات التعامل معها .

وهناك أيضا المسألة الصغيرة المتعلقة بالمتطوعين . لقد استمعنا من اذاعة العراق أن حوالي ١٥٠ ألف متطوع يُجمعون لتشكيل جيش جديد للكويت . وأخشى أن يكونوا في الواقع جنودا عراقيين قاموا باستبدال قبعاتهم وقمصانهم وسراويلهم عند الحدود .

فما الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعله في هذه الظروف ؟ لقد اتخذت بعض الحكومات بالفعل اجراءات . وفعلت الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية بالفعل ذلك . لكن العمل الانفرادي من دول أو مجموعات من الدول غير كاف . إننا بحاجة إلى اطار للعمل الدولي ، وهو أمامنا اليوم في شكل مشروع قرار .

هناك نقطتان أود التأكيد عليهما . النقطة الاولى أن مشروع القرار سيظل ساري المفعول مادام القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) لم يُمتثل له . ثانيا ، ينبغي ألا تكون الجزاءات الاقتصادية مقدمة لاي شيء آخر . وهنا أشير بوضوح إلى العمل العسكري . انما الجزاءات الاقتصادية يراد بها تجنب الظروف التي فيها يظهر العمل العسكري لولا تلك الجزاءات .

(السير كريسبين تيكيل ، المملكة المتحدة)

إننا نعلق اهتماما كبيرا على دور الدول العربية في النهوض بتسوية للمشكلة . وهنا أذكّر بالفقرة ٣ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) التي يدعو المجلس فيها :

"... العراق والكويت إلى البدء فورا في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد ، وبوجه خاص جهود الجامعة العربية" .

وكل ما أستطيع قوله هو أن حكومة بلادي تؤيد تلك الكلمات وتأمل كثيرا ألا يتخلى الزعماء العرب عن الأمل ، وأن يواصلوا الاضطلاع بدورهم في ضمان الامتثال العراقي للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) .

إنني على استعداد لأن أُصحح إن كنت مخطئا ، ولكنني أرى أن الغزو العراقي هو الأول من نوعه في العصر الحديث الذي تغزو وتحتل فيه دولة عربية اقليما تابعا لبلد عربي آخر .

إننا لا نيأس ، ويجب أن تظل الاتصالات مستمرة . وسنستخدم مواردنا الدبلوماسية وغيرها القائمة على ارتباطنا الطويل بالعراق ، لحث حكومة العراق - وهنا أقتبس مرة أخرى من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، وهذه المرة من الفقرة ٢ :

"... بأن يسحب العراق جميع قواته فورا ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ آب/أغسطس ١٩٩٠" .

اليوم يواجه مجلس الأمن مسؤولياته . ويجب أن ينجح هذه المرة حيث فشلت عصبة الأمم وحيث تردد هو نفسه في الماضي . إن عليه مسؤولية تجاه الدول الصغيرة والضعيفة . وينبغي له أن يركز مشاعر الغضب العالمي ليس في مجرد عبارات تصاغ بيننا ، وانما في اجراء عملي يرمي إلى دعم تدابير حقيقية ضد هذه الدولة السارقة . ويجب أن يجعل من نفسه ما أراده المؤسسون الأوائل له ، وينبغي أن يرسي سابقة جديدة لادارة أفضل للنظام العالمي القائم على احترام القانون والسيادة وسلامة الاراضي .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود أن أدلي ببيان لتعليل موقف حكومة بلادي بالنسبة للمسألة المعروضة على المجلس .

أولا ، إن موقفنا الثابت أن العلاقات بين الدول يجب أن ترتكز على المبادئ الخمسة المتعلقة بالتعايش السلمي ، وعلى أن مبادئ ميثاق الامم المتحدة والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية يجب أن تصان ، وأن يعارض التهديد باستخدام القوة من جانب أي بلد لانتهاك سيادة وسلامة أراضي بلد آخر . ونرى أن استقلال الكويت وسيادتها وسلامة أراضيها يجب أن تحترم ، وأن قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) يجب أن ينفذ فورا وبشكل فعال وباهتمام كبير .

واتساقا مع ذلك الموقف ، ومع مراعاة المطالب الملحة للعديد من البلدان الغربية ، سنصوت لصالح مشروع القرار المعروض على مجلس الامن .

ثانيا ، يحدونا الامل أن تواصل البلدان العربية بذل جهود فورية للتوصل إلى حل سلمي للخلافات بين الدول العربية . وسنؤيد تلك الجهود ، ونرى أنه ينبغي لمجلس الامن أن يشجع ويؤيد ويسهل أيضا تلك الجهود .

ثالثا ، ندعو جميع الاطراف المعنية إلى الانصياع إلى مبادئ ميثاق الامم المتحدة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية وإلى الامتناع عن اتخاذ خطوات تزيد من تدهور الحالة ، وذلك ضمانا للسلم والامن في منطقة الخليج .

السيد لوزنسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد تابع الاتحاد السوفياتي باهتمام التدهور الحالي في العلاقات بين العراق والكويت . لقد شعرنا بقلق عميق في الاتحاد السوفياتي نتيجة الانباء القائلة بأنه في صباح يوم ٢ آب/أغسطس ، قامت القوات العراقية بغزو الاراضي الكويتية . ويرى الاتحاد السوفياتي أنه مهما كان موضوع النزاع ومهما كان معقدا ، فإنه لا يمكن أن يبرر استخدام القوة . إن هذا التطور يتنافى تنافيا تاما مع مصالح الدول العربية ويخلق مزيدا من العقبات أمام تسوية حالات النزاع في الشرق الاوسط . كما أنه يتنافى تماما مع الاتجاهات الدولية الايجابية وتحسين الحياة الدولية .

لقد أعربت الحكومة السوفياتية في بيانها المؤرخ في ٢ آب/أغسطس عن الاقتناع بأن القضاء على التوتر والخطر في الخليج الفارسي سيسهل انسحاب القوات العراقية غير المشروط من الاراضي الكويتية .

وأكدت أن سيادة دولة الكويت واستقلالها الوطني ووحدة أراضيها ينبغي استعادتها بالكامل والحفاظ عليها .

ونود أن نذكّر بردود الافعال السريعة المتعددة الوجوه من جانب الاتحاد السوفياتي على الاحداث في الخليج الفارسي ونطالب بالوقف الفوري للاعمال العدائية وانسحاب القوات العراقية من الكويت وإعادة الامور إلى وضعها السابق .

وفي ضوء غزو العراق لاراضي الكويت اتخذ الاتحاد السوفياتي قرارا بوقف تسليم الاسلحة ومعدات أخرى إلى العراق . واتخذ الاتحاد السوفياتي بالمشاركة مع الولايات المتحدة خطوة غير عادية تمثلت في توجيه نداء مشترك إلى المجتمع الدولي بأسره بالانضمام إليهما في وقف شحنات الاسلحة إلى العراق . وطالب الاتحاد السوفياتي أيضا المنظمات الاقليمية ، وبصفة خاصة جامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، باتخاذ كل الخطوات الممكنة لضمان انسحاب القوات العراقية من الكويت . وقمنا بتوجيه نداء مباشر إلى حكومة العراق بالامتثال لنداء المجتمع الدولي .

وفي ظل هذه الحالة ، قام الاتحاد السوفياتي بتسهيل اتخاذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) من قبل مجلس الامن . واستند الاتحاد السوفياتي في موقفه هذا إلى اعتقاده بأهمية أن يدين مجلس الامن على نحو حاسم وفوري الغزو الصارخ للكويت من قبل القوات العراقية . والآن أصبح من المهم للغاية أن ينفذ قرار مجلس الامن بالكامل وعلى الفور .

واستنادا إلى ذلك ، سيؤيد الاتحاد السوفياتي مشروع القرار الذي قدمته وفود ١٠ دول والذي يرد في الوثيقة S/21441 .

لقد كان قرار التصويت في مجلس الامن اليوم لتأييد مشروع القرار المتعلق بالعقوبات أمرا معقّدا للغاية بالنسبة للاتحاد السوفياتي . لقد كان قرارا صعبا لان مشروع القرار يؤثر مباشرة على علاقاتنا مع العراق التي تطورت على مرّ سنين طوال . نحن نقدّر علاقات التعاون مع العراق التي تطورت طوال سنوات عديدة . إلاّ أننا لا نستطيع إلا أن نجري تقييما مبدئيا لما حدث . فلا مبادؤنا ولا التفكير السياسي

الجديد تسمح لنا باتخاذ معايير مزدوجة هنا . لا نؤيد اتخاذ أية قرارات متسرعة ، ولكننا يجب أن نواجه حقيقة أن سرعة الاحداث التي وقعت ابتداء من الغزو المفاجئ للكويت من قبل القوات العراقية تملي علينا ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة على الفور ، بما في ذلك في مجلس الامن ، تماشيا مع ما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة . ونحن ندرك ذلك تمام الادراك ، ولذلك ، فقد أيّدنا العمل المنسق الذي اضطر المجتمع الدولي إلى القيام به نظرا للحالة الراهنة . ونحن نستند في ذلك إلى المبادئ الاساسية للقانون الدولي الذي يعدّ الامتثال له أمرا أساسيا إذا ما أردنا أن نقيم نظاما متمدنا للقانون والنظام .

إن تغيير الموقف لا يمكن أن يتحقق إلاّ عن طريق التنفيذ الفوري والكامل للقرار الذي يقضي بسحب القوات العراقية من الكويت . ونحن نعتقد أن حكومة العراق ستبذل كل ما في وسعها ليس فقط لتنفيذ هذا القرار على نحو فعال بل ولإقناع العالم كله بأن أفعالها تتفق مع أقوالها .

وستلعب الدول العربية ، منفردة ومن خلال آليات جامعة الدول العربية ، دور هام في حسم الأزمة العراقية ـ الكويتية . وقد رحبنا بالانباء التي تفيد بأن الدول العربية ستواصل جهودها من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع . وإن الاتحاد السوفياتي على استعداد للتعاون بنشاط مع كل البلدان التي ترغب في إعادة الاستقرار والسلم في تلك المنطقة على وجه السرعة .

السيد لوكابو خايوجي انزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

أود أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر آب/أغسطس . وفي الوقت ذاته ، أهنئ سفير ماليزيا على مهارته الدبلوماسية التي أدار بها اجتماعات المجلس خلال شهر تموز/يوليه .

لايزال وفدي يعتقد أن الاليات التي أرساها ميثاق الامم المتحدة بالاضافة إلى النصوص القانونية الاخرى يجب أن تمثل الإطار الوحيد لتسوية النزاعات بين الدول الاعضاء في المجتمع الدولي . ولهذا السبب ، فقد بذل وفد بلادي جهده من أجل أن يتخذ

المجلس القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) بتاريخ ٢ آب/أغسطس . فلا يمكن أن يكون هناك أي سبب أو أية ذريعة ، سواء كانت ارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها ، تبرر احتلال دولة عضو في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز تهدف إلى السلم والأمن للبشرية ، واستخدام القوة الوحشية ضدها .

إن زائير تعتبر احتلال العراق للكويت بالقوة انتهاكا صارخا لكل مبادئ القانون الدولي . ويشكل هذا الغزو انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي ترتكز عليها حركة بلدان عدم الانحياز . لذا فإن بلدي يرفض رفضا قاطعا الأمر الواقع الذي يواجهه المجتمع الدولي . وإن زائير تندد بشدة باحتلال العراق للكويت وتشجب مناورات العراق التي تهدف إلى تغيير المؤسسات الشرعية في الكويت واستبدالها بمؤسسات موالية للعراق .

إن التصويت الذي سيقوم به وفدي ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره تحذيرا لكل الذين قد يحاولون استخدام قوتهم العسكرية في المستقبل بهدف إجراء تغييرات مؤسسية في بلدان أخرى أصغر أو أضعف عسكريا .

وتطالب زائير بالمراعاة الصارمة والفورية لأحكام القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، وبصفة خاصة الفقرة الثانية منه . ولاتزال بلادي تأمل أن تحث كل الدول المحبة للسلم العراق ، العضو في منظمتنا ، على الانسحاب من الكويت على وجه السرعة وبغير شرط لتمكين الشعب الكويتي من تقرير مصيره بنفسه .

ولهذا ، فإن زائير التي اشتركت في تقديم مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن الآن ستصوت تأييدا له .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زائير على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد أنيت (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في البداية أن أهنئكم ، بالنيابة عن وفد كوت ديفوار وبالأصالة عن نفسي ، على الطريقة الدؤوبة التي تديرون بها عمل المجلس وأن أشكر السفير رجالي على عمله في شهر تموز/يوليه .

هناك مبادئ لا يمكن لحكومة بلادي أن تساوم بشأنها ، ألا وهي احترام السلامة الاقليمية للدول ، سواء كانت تلك الدول صغيرة أم كبيرة ، فقيرة أم غنية ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ؛ ومبادئ عدم الاعتداء ، وحسن الجوار ، وعدم استخدام القوة واستخدام الحوار لحل لجميع الصراعات مهما كانت طبيعتها .

إن حكومة بلادي تعتقد أن جميع الدول الأعضاء في منظمتنا ينبغي لها أن تحترم احتراما صارما المبادئ الرئيسية في العلاقات الدولية المنصوص عليها في الميثاق الذي يربط الدول الأعضاء . انطلاقا من تلك المبادئ ، وبوصفنا أحد مقدمي قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، تؤيد حكومة بلادي جميع التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار . كذلك فإنها تشترك في تقديم مشروع القرار الجديد وتأمل أن يساعد أرض الكويت الصغيرة وأبناءها البررة على استعادة كرامتهم ويمكّنهم من استعادة السلم الذي تحتاجه بشدة منطقة الخليج .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كوت ديفوار على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نشعر بالأسف الشديد لعدم امتثال العراق لمتطلبات أحكام قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) . إن الغزو لا يمثل انتهاكا لاستقلال الكويت وسيادتها وسلامتها الاقليمية فحسب . إن استمرار العراق في عدم الامتثال يؤدي الى تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين .

إن اثيوبيا بوصفها بلدا مجاورا لتلك المنطقة تشعر بقلق ، إن هذه الحالة قد تزداد ترديا بسبب عدم الاذعان لنداء المجتمع الدولي بسحب قوات الاحتلال فورا واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الاقليمية .

إن اثيوبيا تؤمن إيمانا قويا بفائدة التعاون الدولي في إطار ميثاق الامم المتحدة ، وترى إن الاجراء الملائم السريع ، الذي يجب أن يتخذه مجلس الامن الآن في اطار الفصل السابع من الميثاق ، ينبغي أن يكون بمثابة رسالة واضحة لا لبس بها موجهة الى العراق . وفي هذا الصدد نؤيد تأييدا قويا نصوص الفقرتين ٣ و ٤ من مشروع القرار بوصفها تدبيرا ضروريا لاستئصال آثار الغزو العراقي .

لقد اشتركنا في تقديم مشروع القرار لكي نبين للعراق بوضوح أن سلوكه وأعماله غير مقبولة . كذلك فإنه يهدف الى استرجاع حقوق المواطنين القومية والفردية التي تم إهدارها واستعادتهم لوطنهم الذي تحتله آلة الحرب العراقية .

ونأمل أن ينصت العراق ، ولو لمرة واحدة ، لصوت الحكمة والرأي الرشيد .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود في البداية أن أهنئكم على أدائكم لمهام رئاسة المجلس ، وأن أعرب عن امتناننا لسلفكم ممثل ماليزيا للطريقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

بالنسبة لكوبا إن مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مهما كان السبب ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وحل النزاعات بين الدول بالطريقة السلمية ، واحترام استقلال جميع الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية مبادئ أساسية لنظامنا الدولي . وبغية المحافظة على هذه المبادئ ، فقد أعربنا عن استنكارنا ورفضنا لغزو القوات العراقية لأراضي الكويت منذ أيام قليلة وأعلنا عن ضرورة وضع حد لهذا الموقف عن طريق انسحاب القوات العراقية من الاراضي الكويتية واستعادة الكويت لسيادتها بالكامل .

وفي رأينا أن هاتين دولتان وحكومتان نواصل إقامة علاقات الصداقة معهما ونحافظ عليها ، الامر الذي يشعرنا بقلق شديد نتيجة للحالة التي نتجت بينهما .

ولهذا السبب فقد صوّت وفد بلدي لصالح قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) . ومع ذلك فـــإن وفد بلدي يود أن يوضح الاسباب التي تمنعه عن تأييد مشروع القرار المعروض الآن علـــى المجلس .

وقبل كل شيء ، يبدو لنا أن هذا النص ، وفرض العقوبات المقترحة بموجبه فـــي هذا الوقت ، بدلا من أن يسهما في الاسراع بحل الصراع ، سينحوان الى تعقيد الحالـــة بصورة أكبر في وقت يبدأ فيه العراق سحب قواته ، كما أكد ذلك هنا من جديد ممثل ذلـك البلد . وبالمثل فإن مشروع القرار سييسر أعمال التدخل التي تجري في المنطقة والتـي تشجعها حكومة الولايات المتحدة وتنادي بها . وسيعرقل مشروع القرار أيضا الاعمـــال والجهود التي تقوم بها الدول العربية للتوصل الى حل .

وبالإضافة الى ذلك ، يتسم مشروع القرار بعيوب أخرى يرى وفد بلدي أن مـــن الواجب ذكرها . فأولا يطالبنا المشروع بأن نوافق على عقوبات معينة قامت الـــدول المتقدمة النمو الرئيسية في العالم بفرضها فعلا من جانب واحد . كما أننا نواجـــه بحالة يبدو فيها أن عددا من الدول - ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية وهي أكبـــر مشجّع لمشروع القرار - قد اكتشفت فجأة قيمة هذه المبادئ الاساسية التي ذكرتها منـــذ دقائق .

ونسمع كثيرا في مناقشاتنا عن التغيرات التي تحدث في المسرح الدولـــي . وأتساءل عما اذا كان هناك من يؤمن حقيقة أن ما لدينا هنا هو أيضا تعبير عن تغييـــر وعن شيء جديد في الحياة الدولية . هل تهتم الولايات المتحدة حقا بالدفاع عن حقـــوق الدول الضعيفة والبلدان الصغيرة ؟ وهل هذا حقا دفاع عن مبدأ عدم التدخل ؟ هـــل نتكلم هنا حقا عن الدفاع عن مبدأ عدم اللجوء الى استخدام القوة في العلاقـــات الدولية ؟ وهل حقا الحاجة الى تشجيع احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتهـــا الاقليمية هي التي تدفع الولايات المتحدة الى الحث على فرض هذه العقوبات علـــى العراق ؟ هل هذا هو السبب الحقيقي ؟

هل الدفاع عن المصالح المشروعة للحكومة الكويتية حقا هو الامر الذي أدى بوفد الولايات المتحدة إلى التصرف بالطريقة التي يتصرف بها الآن ، أم أطماع الولايات المتحدة في الهيمنة والتدخل في الشرق الاوسط ؟ إن وفد بلدي لا يشك في الرد على هذه التساؤلات . ولكن المجلس والمجتمع الدولي لا يجب أن يراودهما أي شك في هذا الشأن أيضا .

إن مشروع القرار المعروض علينا كنا قد استلمناه جميعا أساسا في نص متطابق تقريبا أرسلته إلينا بعثة الولايات المتحدة عن طريق الفاكس في الساعة ١٧/٤٨ من يوم الجمعة ٣ آب/اغسطس . والآن تبذل محاولة لتبرير ذلك بأن العراق لم يقم بسحب قواته من الأراضي الكويتية أو بتفسير البيانات المختلفة التي أدلى بها في بغداد يوم الاحد أو بما قاله هنا ممثل العراق . ولكن هذه ليست الحقيقة .

إن خطة فرض عقوبات على العراق كانت موجودة قبل أن نبدأ هذه المرحلة الجديدة من مداولات مجلس الامن ، وفي وقت لم يوجد من يعلم منه بالبيان الذي أصدرته حكومة العراق يوم ٣ آب/اغسطس أيضا ومؤداه أنها ستبدأ سحب قواتها من الكويت . وفضلا عن ذلك ، بينما كنا نناقش مشروع القرار هذا ونتفاوض ونتشاور بشأنه ، أرسلت حكومة الولايات المتحدة فرقة من القوات البحرية إلى الاراضي الليبرية . ولا أذكر عقد أية مشاورات بشأن ذلك الموضوع . وليس لدي علم بأي قرار للمجلس أو طلب مقدم من أية مجموعة من الدول بشأن دعوة القوات البحرية للولايات المتحدة بدخول أراضي ليبريا دون تصريح . ومع ذلك فالقوات هناك ، وقد قالت الولايات المتحدة أنها ستبقى هناك ما دامت تعتبر ذلك ضروريا .

ولتبرير مشروع القرار هذا ، يشار الآن إلى المواقف التي اتخذتها دول أو مجموعات من الدول بشأن هذا الصراع المؤسف بين العراق والكويت . ولكن لا يمكننا إلا أن نذكر أنه طيلة ٢٣ عاما أدانت جميع دول المنطقة - العراق والكويت وجميع الدول الاخرى . كل دول عدم الانحياز والجمعية العامة بالاجماع تقريبا احتلال اسرائيل للاراضي التي أصبحنا نصفها بالعرف الدبلوماسي بالاراضي المحتلة . ويبدو أنه من الممكن أن تحتل هذه الاراضي إلى الابد . ولا يبدو هناك أي داع لفرض عقوبات على المحتل عندما

يكون المحتل اسرائيل . فهل أخذ في الاعتبار برأي بلدان عدم الانحياز وبلدان منطقة الشرق الاوسط باقتراح اجراءات أكثر فعالية لارغام اسرائيل على سحب قواتها من الاراضي المحتلة والاعتراف بحقوق ذلك الشعب العربي الآخر ، الشعب الفلسطيني ؟

ولكننا جميعا نعلم أيضا أنه منذ ستة أشهر قام نفس مجلس الامن هذا بمشاورات غير رسمية بشأن مشروع قرار حول التطورات الاخيرة المتصلة بالاراضي . فماذا فعل المجلس ؟ هل استطاع العمل ؟ ولماذا لم يستطع ؟ هل هناك من لا يعلم السبب ؟ إننا جميعا نعلم أن السبب في ذلك كان معارضة وفد الولايات المتحدة الامريكية حتى لاصدار إعلان بعدم شرعية الاحتلال ، ناهيك عن فرض عقوبات أو تطبيق تدابير أكثر فعالية ضد الدولة المحتلة .

وإقليم أنغولا ، احتلت قوات النظام القائم في جنوب افريقيا جزءا منه حوالي ١٥ عاما . ولا يذكر وفد بلدي أية مناسبة اكتشف فيها أي شخص مبدأ عدم التدخل واحترام السلامة الاقليمية ، ناهيك عن فرض العقوبات الفعالة على جنوب افريقيا لارغامها على التخلي عن الاراضي الانغولية .

وأراضي لبنان - أو جزء منها - احتلتها اسرائيل لمدة ١٢ عاما . وعشية هذا الصراع المحزن والمؤسف الذي حدث بين الكويت والعراق ، كما نعلم جميعا ، نظر المجلس مرة أخرى في حالة قوات الامم المتحدة في جنوب لبنان . وكان علينا أن نقتصر على تجديد ولاية تلك القوات وإصدار إعلان رئاسي صارم وذي صياغة معتنى بها لم يشر إلى فرض عقوبات شديدة على اسرائيل ، بالرغم من أن اسرائيل - كما ورد في تقرير الامين العام - لا تأخذ بقرار مجلس الامن في هذا الشأن ولا تتعاون مع قوات الامم المتحدة في المنطقة ، بل وما هو أسوأ من ذلك فإنها تهاجمها .

والادهى من ذلك أننا علمنا من التقرير أن جنديين نيباليين لقيا حتفهما في أحداث لم يتسببا فيها . لقد كانا ضحيتي الأسلحة الاسرائيلية . ولما لم نكن قد فرضنا عقوبات ، فهل أعربنا على الاقل عن إدانة مجلس الامن لهذه الحالة ؟ هل قلنا حتى أننا نأسف لانه بعد ١٢ عاما من احتلال جنوب لبنان ، لا تزال اسرائيل ممتنعة عن الاعراب عن أي استعداد لها لترك الاراضي ؟ هل أعربنا حتى عن القلق ؟ هل كانت هناك أية مبادرة

مرسلة عن طريق الفاكس لبعثاتنا لعقد اجتماع عاجل للمجلس لاتخاذ قرار بذلك ؟ بطبيعة الحال لم يحدث شيء من ذلك القبيل .

ومنذ سبعة أشهر قامت القوات العسكرية لدولة عظمى بغزو أراضي بلد آخر صغير وضعيف وفي ظرف ساعات احتلت تلك الدولة ، الولايات المتحدة ، ذلك البلد . وقد كان هناك عنصر جديد في تلك الحالة ، وربما كان عنصرا لا سابق له ، فقد أقامت الولايات المتحدة حكومة جديدة قد تكون أول حكومة في العالم يحلف رئيسها ، رئيس حكومتها ، اليمين في قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة ، وبطبيعة الحال في حضور الرئيس العسكري للقوات المحتلة . حدث هذا منذ سبعة أشهر . ولم يكن هناك بالطبع مشروع قرار للولايات المتحدة يدعو إلى فرض عقوبات على الولايات المتحدة ، والأدهى - وأقول ذلك بكل أسف - إنه لم يكن هناك أيضا بين أعضاء المجلس الآخرين من يؤيد اقتراحا بذلك الشأن . وكانت نتيجة ذلك أن مجلس الأمن لم يصدر حتى بيانا حول الموضوع . ولكن الجمعية العامة فعلت ذلك فقد صوتت في تلك المناسبة على قرار . وظهر من التصويت أن أربعة من البلدان التي قدمت مشروع القرار المعروض أمامنا الآن صوتت ضد قرار الجمعية العامة بشأن غزو الولايات المتحدة غير الشرعي لأراضي بنما .

لقد قال البعض في مشاوراتنا إن عدم استطاعتنا اتخاذ مواقف ثابتة بالدفاع عن هذه المبادئ في حالات أخرى لا ينبغي أن يعوقنا عن القيام بذلك الآن . وبعبارة أخرى يجب أن ندع الولايات المتحدة تختار كيفية تطبيق هذه المبادئ ومكان تطبيقها وزمانه . إلا أننا لا نتكلم الآن عن تاريخ مضى .

إن المجلس يستطيع ، إذا أراد ، أن يتخذ التدابير الفعالة إزاء الدولة التي لا تزال تحتل "الأراضي المحتلة" . ويمكن للمجلس أن يتخذ قرارات فعالة بشأن الدولة التي لا تزال تحتل جنوب لبنان احتلالا غير شرعي ، وبطبيعة الحال ضد الدولة التي لا تزال تحتل بنما بعد سبعة أشهر من غزوها . وعندئذ ، فإنه إذا كانت هناك أدنى نية لاتخاذ موقف ثابت ، يمكننا أن نبدأ الآن هنا في تصويب ذلك التناقض الذي يظهر عندما تبذل محاولة ، للمرة الثانية ، بطريقة انتقائية ، كما ذكرنا السفير بيكرينغ لفرض عقوبات ضخمة ضد دولة معينة .

ويمكنني أن أذكر مناسبة أخرى ربما تكون ما أشار اليه ممثل الولايات المتحدة : القرار الذي اتخذه مجلس الأمن فيما يتعلق بنظام روديسيا غير الشرعي عندما أعلن من جانب واحد استقلال ذلك الاقليم . وكان الهدف كما نذكر جميعا هو منع شعب زمبابوي - الذي يعيش الآن لحسن الحظ في بلد مستقل ذي سيادة - من تحقيق استقلاله الحقيقي .

لقد اتخذت سلطات نظام الأقلية العنصرية في روديسيا ذلك القرار الانفرادي في عام ١٩٦٥ . وأصدرت الجمعية العامة فورا قرارا ، بتأييد كبير من الغالبية العظمى لأعضائها ، يدعو الى اتخاذ خطوات فعالة ضد ذلك النظام لإعادة المشروعية وللتمكين من عملية انهاء استعمار حقيقية تؤدي - كما رأينا أخيرا - الى تحقيق الاستقلال . فمتى تصرف مجلس الأمن ؟ في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٥ ؟ في تشرين الثاني/نوفمبر ؟ في كانون الأول/ديسمبر ؟ هل تصرف في أقل من ٤٨ ساعة ؟ أم انتظر أياما وأسابيع أو شهورا ؟ بصرف النظر عن أن جميع الدول في المنطقة - البلدان الافريقية - وجميع بلدان عدم الانحياز ، والغالبية العظمى للجمعية العامة ، كانت تحث مجلس الأمن على الاضطلاع بمهمته واعتماد تدابير فعالة ضد روديسيا ، تصرف مجلس الأمن في عام ١٩٦٧ ، بعد عامين من تلك المحاولة لحرمان شعب زمبابوي من حقوقه غير القابلة للتصرف .

إن وفد بلادي لا تساوره أية شكوك في أن اعتماد مشروع القرار هذا ، بدلا من أن يساعد على التوصل الى حل عاجل للنزاع نرى وجوب تحقيقه عن طريق انسحاب القوات العراقية وإعادة السيادة الكويتية بالكامل ، سيستخدم - ونحن واثقون بهذا - كجزء من مخططات الولايات المتحدة لتكثيف تدخلها في جزء من العالم يبدو أنها تعتبره من ممتلكاتها .

إنني ممتن للسفير بيكرينغ لشيء يبدو لي بالغ الوضوح . لقد استمعت بعناية الى بيانه ، كما أفعل دائما . وفي الوقت نفسه ، كنت أتابع نص النشرة الصحفية التي وزعتها بعثة الولايات المتحدة متضمنة نص بيانه . لقد كان هناك عدد من الافكار الاضافية والفقرات الاضافية التي أدخلها خلال إدلائه ببيانه . ومع هذا كانت هناك جملة

في النشرة الصحفية لم يذكرها السفير بيكرينغ . وبوسعي أن أتفهم سبب رغبته في عـــدم ذكرها . وأنا أشعر له بالامتنان لانه تكلم بالطريقة التي تكلم بها .

في الفقرة الثانية من الصفحة ٢ من النص الذي وزعته بعثة الولايات المتحـــدة إشارة الى قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) وبعد ذلك ذكر أنه يجب على مجلس الامن أن يقـرر بشكل قاطع اليوم أن أسرة الامم المتحضرة لن تتسامح بشأن هذا السلوك . وهو سلـــوك دولة - وفقا لنص البيان - لم تمتثل لقرار المجلس . وبعد هذا تجئ جملة أختفت مـــن البيان كما أدلى به ممثل الولايات المتحدة . إنها قصيرة جدا ، تحتوي على أربـــع كلمات فقط وأقتبس : "ليس هنا ، أبدا"

وهذه الجملة لم يكن من الممكن أن ينطق بها لانها تبرز عدم الاتساق هـــذا وانتقائية النهج غير المقبولة التي تعتمدها الولايات المتحدة فيما يتعلق بهـــذا القرار . إن الولايات المتحدة ليست في موقف تطبق فيه هذه المبادئ . ليس فقط ليـــس هنا ، وانما أيضا هناك وفي أي مكان آخر ، ليس فقط اليوم وانما دائما دون فشـــل . والاسباب في ذلك - في اعتقادي ، أكثر من كونها واضحة ، وليست هناك حاجة الى توضيـــح هذه النقطة .

ولاننا مقتنعون بأن مشروع القرار المعروض هنا لا يساعد بالفعل على تسويـــة النزاع . والاكثر من ذلك أنه في رأينا يقوم على نهج ينبغي للمجتمع الدولـــي ألا ينتهجه ، نهج لا تدفع اليه الرغبة في إعادة المشروعية الى حكومة الكويت ولا ضمـــان حقوقها المشروعة ؛ وانما الرغبة في تبني المصالح الاستراتيجية لدولة عظمى تعتبـــر نفسها سيدة الشرق الاوسط - لهذه الاسباب لا يمكن لوفد بلادي أن يؤيد مشروع القـــرار هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كوبا على الكلمـــات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد بنيالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ الايام الأولى لإنشاء الامم المتحدة ، أعربت الدول عن الاهتمام بالدفاع عن الحياة والحرية والاستقلال وصيانة القيم الانسانية من استخدام القوة . واعترفت بالحاجة الى صيانة السلم والامن الدوليين وإقامة منظمة قائمة على مبدأ المساواة السيادية بين الدول المحبة للسلام . وبروح السلام هذه أقيمت الامم المتحدة ؛ وهذه الروح الملزمة هي التي جاءت بنا الى هنا اليوم .

ومع هذا مرت أكثر من أربعة عقود منذ ذلك الوقت ، وشهد العالم العديد من حالات النزاعات الدولية والاحتلال والمواجهة العسكرية أسفرت عن ملايين القتلى وعن خسائر مادية لا تقدر ، ولم يكن بمقدورنا أن نمنعها أو نسويها . وفي مناسبات متنوعة أعرب مجلس الامن عن ادانته ، لكن لم يكن قادرا على فرض جزاءات ضد المسؤولين عن انتهاك هذه المبادئ التي صغناها واحترمناها ، ولا ضد الذين رفضوا الامتثال لقرارات المجلس .

وفي تلك الحالة ، فإن قوة حق النقض المزعومة كانت تسود ، لاسباب ذات طابع سياسي . ولو لم يكن هذا قد حدث من قبل ، لكنا وضعنا سوابق قوية من شأنها الحيلولة دون حدوث هذه الحالة التي نعالجها اليوم . ومنذ انشاء الامم المتحدة ، ظلت كولومبيا تشير الى الضرر الذي تسببه ممارسة حق النقض التمييزي هذا . ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنحث على احترام مبادئ القانون الدولي والاهمية التي يتسم بها التعايش والوئام والسلام العالمي .

ونحن نلاحظ بارتياح وبشعور من التفاؤل أن الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن تتصرف في هذه المناسبة بإجماع للإدانة ولفرض جزاءات على استخدام القوة هذا ، انتهاك سيادة الكويت وسلامة أراضيها من جانب دولة عضو في الامم المتحدة .

لقد أيدت كولومبيا وشاركت في تقديم مشروع القرار هذا ، الذي يضع هذه التدابير ، وهي نتاج القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) الصادر في الاسبوع الماضي . ولقد فعلنا هذا ليس لأننا نعتبر هذه التدابير عادلة فحسب ولكن أيضا لانها تشكل سابقة وتحذيرا لمسار العلاقات المقبل في المجتمع الدولي .

إن نجاح تنفيذ التدابير التي نتخذها اليوم سيؤثر على مستقبل دول عديدة وملايين البشر في العالم أجمع ، وخصوصا أنه في ظل التغيرات الطارئة في السياسة الدولية ازدادت إمكانيات نشوء مواجهات إقليمية . إننا ننظر بروح إيجابية الى النتائج السلبية التي قد يواجهها العالم نتيجة فرض هذه العقوبات التي سيكون لها تأثير على قطاعات واسعة من الاقتصاد والتنمية الدوليين . إلا أن هذه العقوبات ضرورية دفاعا عن السلم والأجيال المقبلة .

السيد الاشطل (اليمن) : أود أن أضع أمامكم بعض الملاحظات فيما يتعلق بمشروع القرار المعروض على المجلس . منذ أن بدأت الأزمة الراهنة بين العراق والكويت تقوم الجمهورية اليمنية بجهود مستمرة للتوسط من أجل تطويق واحتواء الأزمة بين هذين البلدين الشقيقين ومعالجة كل القضايا بروح الأخوّة والتفاهم ، وفي إطار الأسرة العربية الواحدة وبما يعزز روح التضامن العربي وينأى بالمنطقة عن أي تدخلات أجنبية ويكفل تعزيز الأمن القومي العربي وحمايته من أية مخاطر .

وفي هذا الإطار ، فقد قام الأخ الفريق علي عبد الله صالح ، رئيس مجلس الرئاسة في الأيام الثلاثة الأخيرة بزيارات للعراق ومصر والمملكة العربية السعودية ، والتقى بقادة هذه الدول لبحث الأزمة الراهنة . كما أنه استقبل الأخ طه ياسين رمضان ، عضو مجلس قيادة الثورة والنائب الأول لرئيس الوزراء في الجمهورية العراقية الشقيقة الذي نقل إليه رسالة من أخيه الرئيس العراقي صدام حسين . وقد أكد الأخ الرئيس علي عبد الله صالح من جانبه على ضرورة الاسراع بانسحاب القوات العراقية من أراضي دولة الكويت الشقيقة .

وأود أن أؤكد هنا أن القيادة اليمنية ستواصل جهودها من أجل تطويق واحتواء الأزمة بين البلدين الشقيقين بالرغم من الصعوبات التي تكتنف هذه الجهود ذلك لاننا نؤمن بأن طريق الحل السلمي والأخوي في الاطار العربي هو الطريق السليم والفعال لمعالجة الأزمة وانهائها بالشكل المطلوب .

إن الجمهورية اليمنية ترى أنه على الرغم من أن مؤتمر القمة العربي المصّغر الذي كان من المقرر عقده في جدة لم يتحقق بعد ، فإن الجهود العربية من أجل تطويق

واحتواء الأزمة بين البلدين الشقيقين لم تتوقف على الاطلاق ، ولم تغلق الابواب أمامها ، وهذا هو ما أكدته الفقرة الرابعة من قرار مجلس جامعة الدول العربية المتخذ في دورته غير العادية بتاريخ ٣ آب/أغسطس في القاهرة حيث رفع الامر الى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للبحث في سبل التوصل الى حل تفاوضي دائم بين الطرفين المعنيين . ولاتزال الاتصالات بين قادة الدول العربية من أجل تحقيق ذلك جارية حتى هذه اللحظة .

إن وفد الجمهورية اليمنية يؤكد الحرص الشديد على ضرورة استتباب الامن والاستقرار في منطقة الخليج والجزيرة ، ومن هذا المنطلق ، فإننا نرفض رفضا قاطعا أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية في المنطقة ، ونلاحظ ونحن نناقش هذا الموضوع أن هناك تحركات عسكرية نود ألا يكون القرار الذي سيتخذ في هذا الاجتماع مدخلا للقيام بها في المنطقة .

من الطبيعي أن هذه الأزمة لا بد أن تصل الى نهاية . وإننا نأمل أن تنتهي أجواء الصدام والمواجهة هذه المخيمة على منطقتنا . وعندما تكون الظروف مهيأة للحوار والمفاوضات والحلول السلمية ، فإن الجمهورية اليمنية ستكون على أتم استعداد لمتابعة ومواصلة جهودها . ومن أجل ذلك ، فإننا لن نتخذ في هذا الاجتماع أي موقف يؤثر سلبيا على مساعي الجمهورية اليمنية لإيجاد حل لهذه الأزمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل رومانيا .

لقد تعهدت رومانيا بأن تؤيد قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) تأييدا كاملا . وبنفس هذه الروح تؤيد بلادي مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/21441 .

لقد أعربت حكومة رومانيا عن بالغ قلقها منذ بداية الصراع المسلح بين العراق والكويت اللذين يقعان في منطقة عرفت الحرب والمواجهة والتوتر لفترة طويلة من الزمن .

ونحن نرى أنه ما من سبب يمكن أن يبرر استخدام القوة ضد دولة مستقلة ذات سيادة . فميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها بالاجماع تحظر استخدام القوة كوسيلة لتسوية النزاعات بين الدول . ومن الواضح أن اختراق القوات العراقية للكويت منتهكة بذلك مبادئ القانون الدولي المعترف بها بالاجماع قد أدى الى تفاقم الحالة في المنطقة وعرّض للخطر السلم والامن الدوليين وأدى الى خسائر في الارواح ومعاناة شعبي البلدين .

وتؤكد حكومتي من جديد موقفها بأن السبيل الوحيد لتسوية النزاعات وأوجه الخلاف بين الدول يكمن في التفاوض واللجوء الى الاجراءات المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة .

وتطالب رومانيا مرة أخرى بانسحاب القوات العسكرية العراقية دونما ابطاء الى الحدود الدولية المعترف بها بين البلدين وإعادة حكومة الكويت الشرعية .

ونحن نعتقد أيضا أنه في ظل الظروف الراهنة من الضروري أن تبدي جميع الدول روح الوفاق والمسؤولية وأن تتعهد بعدم القيام بأي إجراء من شأنه أن يفاقم الحالة .

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس .

سأطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/21441 .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كوبا ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٣ صوتا مؤيدا ولم يعترض أحد وامتنع عضوان عن التصويت . بهذا يكون مشروع القرار قد اعتُمد بوصفه القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

طلب ممثل العراق الكلمة ، وأعطيه إياها .

السيد الانباري (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أردت ببساطة أن أقوم بالتوضيح ، إذ سمعت ممثل الولايات المتحدة يشير الى أنني قلت ان العراق سحب ٧٢ دبابة . لم اقل ذلك . كنت أشير الى طراز الدبابات التي تم سحبها ، غير انني لم احدد عددها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل الكويت الكلمة ، وأعطيه إياها .

السيد ابو الحسن (الكويت) : سيدي الرئيس ، بعد موافقتكم على مشروع القرار محل البحث فانكم تستحقون من الكويت حكومة وشعبا الشكر والامتنان لهذه الوقفة الشجاعة مع الحق طريقا للسلام ومع المبادئ سياجا للأمن . وخير من يقدر لكم ذلك هو حضرة صاحب السمو الامير الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح ، أمير دولة الكويت ، الذي عبر عن مشاعره ومشاعر شعبه في الكلمة التي وجهها يوم أمس الى شعبه الابي الذي يلتف حول قيادته ووجّهه الى العالم ونقلتها الاذاعات المسموعة والمرئية للعالم كله . واقتبس :

"واعلموا أيها الاخوة أننا لسنا وحدنا في مواجهة العدوان ، فمعنا العرب والمسلمون ، كما تقف معنا دول العالم التي لم تتردد لحظة في رفع صوتها عاليا استنكارا وادانة للعدوان . وفوق كل هذا فاننا أصحاب حق ندفع العدوان عن وطننا ونصون شرفنا وعرضنا ونذود عن سيادتنا واستقلالنا" .

اننا نتطلع الآن الى نفس التعاون الوثيق والصادق لكم ومن الاسرة الدولية في تنفيذ هذا القرار بالكامل . انه قرار يعالج حالة غير عادية وبالتالي فانه يحتاج الى ضمان تنفيذه بشكل جماعي ومتضامن ، وليكن الله لكم ناصرا ومعينا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي . بهذا يكون مجلس الامن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥